

تأثير جائحة كورونا على مقدمي الخدمات المالية للفقراء والسبل الممكنة للحد من الأزمة
- مؤسسات التمويل الأصغر نموذجا -

The impact of Corona pandemic on financial service providers for the poor and possible ways to reduce the crisis - MFIs as a model -

أمين قسول^{1*}، إبراهيم لجلط²

¹جامعة الشلف (الجزائر)، aminemagi8@gmail.com

²جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، ladibr@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/15 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل الأصغر بخدمة حوالي 140 مليون شخص من منخفضي الدخل حول العالم، وتشكل النساء 80% من عملائها، ويعيش 65% منهم في المناطق الريفية، وهؤلاء العملاء هم من بين أشد الشرائح فقرا وضعفا في العديد من المجتمعات، وبحسب التجارب فإن اقتصاديات التمويل الأصغر تتطلب معدلات عالية في السداد، وتراجع معدلات السداد سيتسبب خلال أقل من عام في تعثر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تخدمهم. وبعد أكثر من ثلاث سنوات من تفشي فيروس كورونا في العالم، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة آثاره على المؤسسات التي تقوم بتقديم خدماتها المالية لصالح الفقراء النشطين اقتصاديا، وعن السبل الممكنة للتقليل من حدة هذه الأزمة التي تهدد صناعة التمويل الأصغر ككل.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، مؤسسات التمويل الأصغر.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of Microfinance Institutions serve 140 million low-income people worldwide, their customers are 80% women, and 65% live in rural areas. They are among the poorest and most vulnerable segments of many societies, but the economics of micro finance require higher payment rates, a slip in repayment rates would render many MFI insolvent in less than a year, The present study aims to

investigate the effects that MFIs are facing after three years From the spread of the Corona virus, and The steps to ensure the global industry that provides financial services to the poorest is not left behind.

Keywords: covid 19 pandemic, Microfinance Institutions.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بخدمة حوالي 140 مليون شخص من منخفضي الدخل حول العالم، وتشكل النساء 80% من عملائها، ويعيش 65% منهم في المناطق الريفية، وهؤلاء العملاء هم من بين أشد الشرائح فقرا وضعفا في العديد من المجتمعات، وبحسب التجارب فإن اقتصاديات التمويل الأصغر تتطلب معدلات عالية في السداد، وتراجع معدلات السداد سيتسبب خلال أقل من عام في تعثر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تخدمهم.

1.1-مشكلة الدراسة:انتشار فيروس كورونا قد كانت له آثار اقتصادية شديدة على جميع دول

العالم، خاصة على الفقراء ومحدودي الدخل،بالإضافة إلى عواقب بعيدة المدى عليهم، فمئات الملايين من فقراء العالم الذين يحصلون على خدمات الاقتراض والادخار وتحويل الأموال من مؤسسات التمويل الأصغر لن يستطيعوا ذلك مستقبلا، فهذه المؤسسات هي أيضا أصبحت مهددة بالتعثر وحتى بالزوال جراء فيروس كورونا، والسؤال هنا ما هي آثار جائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر؟ وما هي الخطوات التي يمكن أن اتخاذها لضمان تعافي هذه المؤسسات والمساهمة في النهاية في التعافي الاقتصادي؟

2.1-أهمية الدراسة:ركزت أغلب الدراسات على مدى تأثير جائحة كورونا على الفقراء جراء

تدهور صحتهم أو فقدان وظائفهم بسبب إجراءات الحجر الصحي، في حين سنحاول من خلال دراستنا تناول تأثير جائحة كورونا على الفقراء ولكن من زاوية أخرى، وهي مؤسسات التمويل الأصغر التي تخدمهم، فمن دون دراسة كيفية تأثير جائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر وإيجاد الحلول للتعامل مع هذا الفيروس،فلن يكون الفقر هو الذي يختفي بل ربما تكون حركة التمويل الأصغر الحديثة.

3.1-هدف الدراسة: بعد أكثر من ثلاث سنوات من تفشي فيروس كورونا في العالم، سنحاول

من خلال هذه الورقة البحثية معرفة آثاره على المؤسسات التي تقوم بتقديم خدماتها المالية لصالح الفقراء النشطين اقتصادياً، وعن السبل الممكنة للتقليل من حدة هذه الأزمة التي تهدد صناعة التمويل الأصغر ككل.

4.1-أقسام الدراسة: ولقد تم معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية

كالتالي:

- مفاهيم أساسية حول صناعة التمويل الأصغر.
- تأثير جائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر.
- الحلول الممكنة للتقليل من حدة أزمة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر.

2. مفاهيم أساسية حول التمويل الأصغر.

1.2 العنوان مفهوم التمويل الأصغر:

هناك من يستخدم مصطلح التمويل الأصغر أو التمويل متناهي الصغر بدلاً من مصطلح التمويل المصغر، إلا أنّ هذه المصطلحات كلها تحمل نفس المعنى، ولقد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل الأصغر كذلك، إلا أنّها تشابهت في معظمها في المعنى وحتى في المصطلحات التي استخدمتها، ومن بين أهم هذه التعاريف نذكر:

- "يعني التمويل الأصغر تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقراً، وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر" (روزنبرغ، كريستين، و تيموثير، 2002، صفحة 10)؛

- التمويل الأصغر هو "تقديم الخدمات المالية بمقادير محدودة إلى الأشخاص محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة وغير الرسمية" (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2010، صفحة 14)؛

- "يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى تقديم الخدمات المالية - القروض وخدمات الادخار والتأمين والتحويلات- إلى الأسر المنخفضة الدخل" (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، صفحة 01)؛

وعليه يمكن القول أنّ التمويل الأصغر ما هو إلاّ خدمات مصرفية تتاح للفقراء ومنخفضي الدخل بشكل يتلاءم مع ظروفهم واحتياجاتهم. وتصدر الإشارة هنا إلى أنه كثيراً ما يقع لبس بين مصطلحي التمويل الأصغر والإقراض الأصغر، حيث يشير مصطلح الإقراض الأصغر إلى المعنى الضيق للتمويل الأصغر حيث يقتصر على معنى تقديم القروض الصغرى فقط، بينما التمويل الأصغر أكثر شمولاً من ذلك حيث يشير إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من إقراض وإيداع وتأمين وتحويلات ويضاف إليها في بعض الأحيان خدمات غير مالية كالترتيب والتعليم المالي للفقراء.

2.2 عملاء التمويل الأصغر:

يذكر محمد يونس من الغموض في المفاهيم ومن التعريفات الفضفاضة للفقراء الذين تستهدفهم برامج التمويل الأصغر لأنّ ذلك سيؤدي إلى الحد من فعالية هذه البرامج في الحد من الفقر، ويقول يونس بوضوح "إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء في إطار برنامج واحد، فإنّ غير الفقراء سيقومون دائماً بقيادة الفقراء، ولكي يكون نظام التقديم فعالاً، يجب تصميمه وتشغيله حصراً للفقراء، ويتطلب ذلك تعريفاً دقيقاً لمن هم الفقراء ولا مجال لغموض المفاهيم" (AneelKarnani، 2009، صفحة 07).

فمن هم الفقراء؟ وكيف يمكن تحديدهم؟ وهل خطوط الفقر كافية لتحديد عملاء التمويل الأصغر؟ وماذا بخصوص الناس الذين يقعون فوق خط الفقر مباشرة لكنهم لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، هل يمكن اعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسات التمويل الأصغر؟.

أثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل الأصغر خلال العقود الماضية أن عملاءها هم غالباً الفقراء والقرىيون من خط الفقر المعرضون للفقر والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً والقادرون على العمل ولكن غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم. وفي المناطق الريفية هم عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل تربية الدواجن، أما في المناطق الحضرية فتتسم أنشطتهم بالتنوع مثل بيع المأكولات السريعة والباعة على أرصفة الطرقات وعمال الحرف اليدوية (بيزل هانس، 2009، صفحة 03).

3. مؤسسات التمويل الأصغر

يمكن تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر جميعها ضمن ثلاثة أقسام رئيسية هي مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية، المؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، وذلك حسب درجة الرقابة والإشراف التي

تخضع لها هذه المؤسسات من قبل السلطات الرقابية، وذلك وفق ما يلي (- كريغ تشرشل، 2002، الصفحات 11-20):

1.3 مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية:

السمة الرئيسية في هذا النوع من المؤسسات أنها تخضع في عملها للوائح ويتم الإشراف عليها من قبل السلطات الرقابية، ويمكن ذكر أنواع هذه المؤسسات* باختصار في ما يلي:

- البنوك المملوكة للدولة
- البنوك التجارية الخاصة.
- بنوك التمويل المصغر
- المؤسسات المالية غير المصرفية
- التعاونيات متعددة الأغراض
- التعاونيات المالية بما في ذلك الاتحادات الائتمانية

2.3 مؤسسات التمويل الأصغر شبه الرسمية:

السمة الرئيسية في هذا النوع هي أن هذه المؤسسات يتم الترخيص لها من قبل السلطات ولكن يشرف عليها مجالس إدارتها الخاصة بها، وأهم أنواع هذه المؤسسات:

- مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية متعددة الأغراض.
- المنظمات غير الحكومية متعددة الأغراض التي تفصل خدمات التمويل الأصغر عن غيرها من الخدمات.

2.3 مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية:

* عندما نستخدم عبارة "مؤسسة تمويل أصغر" فالمقصود هنا ذلك الجزء منها الذي يعرض تمويلًا مصغرًا، حيث نجد أن بعض البنوك تخصص جزءاً محدوداً فقط من أرصدها لخدمة الفقراء.

- السمة الرئيسية في هذا النوع، هي أن هذه المؤسسات لا يتم الاعتراف بها من قبل السلطات الرسمية ويتم الإشراف عليها فقط من طرف أعضائها، وهي:
- المرابون.
 - جامعو الودائع.
 - جمعيات التوفير والإقراض الدوارة (ROSCA).
 - جمعيات التوفير والإقراض المتراكمة (ASCA).
 - مجموعات المساعدة الذاتية (SHG).
 - بنوك القرية غير الرسمية.

4. تأثير جائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر

مؤسسات التمويل الأصغر تخدم 140 مليون شخص من منخفضي الدخل في العالم من خلال خدمات الادخار والائتمان، وقد بلغت حوافظها الائتمانية بحلول عام 2018 نحو 124 مليار دولار، وتشكل النساء 80% من عملائها، ويعيش 65% منهم في المناطق الريفية، وهؤلاء من بين أشد الشرائح فقرا وضعفا في العديد من المجتمعات (Greta Bull و Timothy Ogden ، 2020، صفحة 02).

ورغم أنّ مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم قد تحملت أزمات سابقة كأزمة فيروس إيبولا في إفريقيا مثلا أو الأزمة المالية العالمية لعام 2008، إلا أنه ومع انتشار جائحة كورونا، ثار بحق الكثير من القلق بشأن تأثيرها على مؤسسات التمويل الأصغر وعلى عملائها، فالعالم لم يشهد على مدى تاريخ التمويل الأصغر مثل هذا الاختلال في الأسواق على هذا النطاق.

وسوف نحاول من خلال ما يلي تسليط الضوء على هذه التأثيرات من خلال إظهار مدى تدهور محافظ القروض ومستويات السيولة لدى مؤسسات التمويل الأصغر* وغير ذلك من المؤشرات.

1.4 تراجع أداء محافظ القروض:

* - تم استبعاد النوع الثالث من مؤسسات التمويل الأصغر في هذه الدراسة لصعوبة الحصول على معلومات تتعلق بها وبنشاطها. (أنظر المحور الأول من هذه الدراسة لمعرفة أنواع مؤسسات التمويل الأصغر)

اقتصاديات التمويل الأصغر تتطلب معدلات عالية في السداد، فترجع معدلات السداد من 95% إلى 85% سيتسبب خلال أقل من عام في تعثر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر (Idem)، زيادة على ذلك فإن نماذج الأعمال المعتمدة بصورة عالية على الموارد البشرية تواجه تحديات إضافية مع المضي قدماً في تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، ومنها قطاع التمويل الأصغر المعتمد في معظمه على الطرق الكلاسيكية في التعامل مع العملاء ابتداء من لقاء العميل وجهاً لوجه وتعبئة البيانات يدوياً وتجميع الوثائق الضرورية ومن ثم صرف القرض إلى البدء بعمليات التحصيل الشهرية، وفيما يلي بعض الآثار الناجمة عن جائحة كورونا على محافظ قروض مؤسسات التمويل الأصغر:

أ- **تأجيل المطالبة بسداد القروض:** الاستجابة الأكثر شيوعاً لجائحة كورونا هو التساهل مع العملاء، وتتخذ نسبة 85% من مؤسسات التمويل الأصغر تدابير للتساهل، حيث يصدر ثلثها تقريباً تأجيلاً اختيارياً أو قروضاً لإعادة الهيكلة للعملاء استجابة للجائحة، وعلاوة على ذلك، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر تتخذ هذه التدابير لأنها تختار ذلك، وليس لأن الجهات التنظيمية تجبرها على ذلك حيث يقول ثلثا هذه المؤسسات التي تقدم تأجيلاً اختيارياً إنها تفعل ذلك طواعية.

وفيما يتعلق بمن يحق له الحصول على تأجيل اختياري، فإن الأسلوب الأكثر شيوعاً - الذي اعتمده ما يقرب من نصف مؤسسات التمويل الأصغر - هو منحه لجميع العملاء الذين يطلبونه، وبعضها (14%) يذهب أبعد من ذلك ويعطي تأجيلاً شاملاً لجميع العملاء دون الحاجة إلى طلب، فيما تمنح مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى التأجيل الاختياري بشكل أكثر انتقائية، إذ يحدد معظمها معايير التأهل الخاصة بها، لكن البعض يذكر أن السلطات قررت من يحصل على تأجيل اختياري ومن لا يحصل عليه (بيتر زيتلي، 2020، صفحة 01).

ب- **شطب القروض:** بالنسبة للجزء الأكبر، لم تبدأ مؤسسات التمويل الأصغر في شطب القروض بعد وهذا عكس ما هو متوقع، فما يزيد قليلاً على مؤسسة واحدة من كل 10 مؤسسات تذكر أنها تقوم بالمزيد من عمليات الشطب بسبب الجائحة، فتدابير التساهل هي مجرد تأجيل لسداد المدفوعات، لكنها ستستحق في نهاية المطاف.

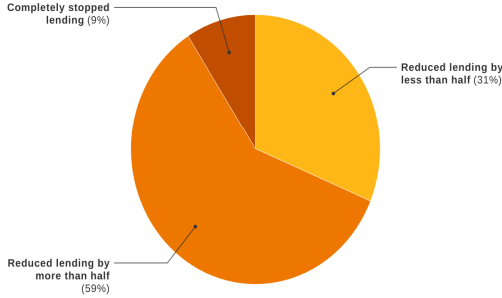
ج- **خفض حجم الإقراض:** ثاني أكثر التغييرات شيوعاً التي قامت بها مؤسسات التمويل الأصغر هي تقليص إقراضها، فقد خفض أكثر من ثلثي جميع المؤسسات المبالغ الممنوحة بسبب الجائحة، والأكثر من ذلك أن معظم مؤسسات التمويل الأصغر التي خفضت الإقراض قد فعلت ذلك بمبالغ كبيرة، ويقول ثلثا

هذه المؤسسات إنها خفضت المبالغ الممنوحة أكثر من النصف مقارنة بالمستويات العادية، وتذكر مؤسسة واحدة من كل 10 مؤسسات أنها توقفت عن الإقراض بالكامل، وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (01): انخفاض حجم الإقراض لدى مؤسسات التمويل الأصغر

Extent of Reductions among MFIs that Have Curtailed Lending

As of July 2020

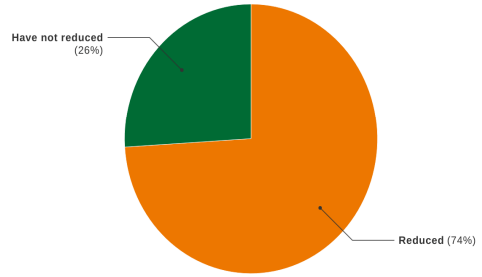


N=74

Source: CGAP Global Pulse Survey of Microfinance Institutions • Created with Datawrapper

Percentage of MFIs that Have Reduced Lending due to COVID-19

As of July 2020



N=100

Source: CGAP Global Pulse Survey of Microfinance Institutions • Created with Datawrapper

Source :PeterZetterli ,Is There a LiquidityCrisisAmongMFIs, and if so, Where?, CGAP, 16July 2020, P : 07-08.

وقد يكون هناك عدد من الأسباب التي دفعت مؤسسات التمويل الأصغر إلى خفض حجم الإقراض، بما في ذلك انخفاض الطلب من العملاء، أو زيادة مخاطر العملاء، أو انخفاض مستوى التساهل مع المخاطر من قبل مؤسسة التمويل الأصغر، أو تشديد المعايير التنظيمية، أو مجرد الاحتفاظ بالنقد بشكل عام من طرف مؤسسات التمويل الأصغر لمواجهة مستقبل غير واضح، إلا أنه وأيا كان السبب، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر التي شملها المسح تقرض ما بين ثلث إلى نصف مستوياتها قبل تفشي الجائحة.

2.4 الضغط على أوضاع السيولة:

لقد ظل الحرص على السيولة في مقدمة اهتمامات الجميع تقريبا في قطاع التمويل الأصغر في أنحاء العالم، وقد أثير سؤال مهم حول قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الاستمرارية في ظل جائحة كورونا، فلو افترضنا أن مؤسسة التمويل الأصغر تعمل في ظل إغلاق كامل، فلا أقساط قروض تُسدد، ولا قروض جديدة تُصرف، ولا تدفقات أموال أخرى وافدة أو خارجة، فإن كان عملها يستند بشكل كامل إلى احتياطياتها النقدية، فكم شهرا ستبقى قبل أن تنفذ أموالها؟

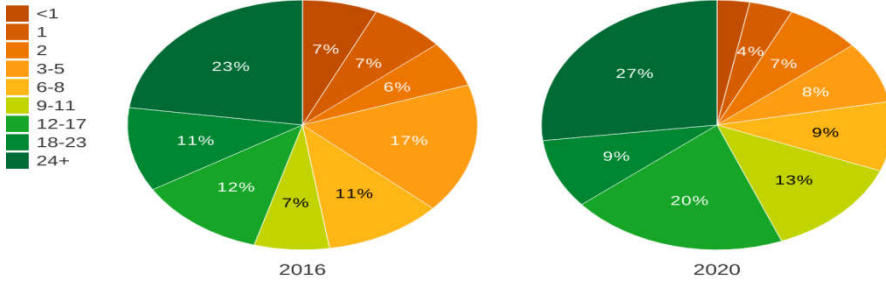
ورغم عدم وجود بيانات على مستوى القطاع تعكس الوضع السائد جراء جائحة كورونا بشكل كافي حتى الآن، لكن تمت محاولة الإجابة عن هذا السؤال وتم وضع تصورات جيدة لما يمكن أن يحدث من خلال البيانات التاريخية التي جمعت حول قطاع التمويل الأصغر على مدى سنوات طويلة (Daniel Rozas و Sam Mendelson ، 2020)، وتم مقارنتها مع ما أصبح متاحاً من معلومات خلال الأزمة.

ومن خلال البيانات يمكننا الإجابة على هذا السؤال بمقارنة النقدية المتوفرة لدى مؤسسات التمويل الأصغر (بما في ذلك الأصول السائلة) بالمصروفات المتوقعة، وبصرف النظر عن صرف القروض، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من التدفقات النقدية تستحق الانتباه هي النفقات التشغيلية المطلوبة لتشغيل مؤسسة التمويل الأصغر، وعمليات السحب من جانب المودعين، وقيام مؤسسات التمويل الأصغر بسداد أقساط القروض التي حصلت عليها من مؤسسات التمويل.

أ- النفقات التشغيلية المطلوبة لتشغيل مؤسسة التمويل الأصغر: يشمل أبسط تحليل في مقارنة النقدية المتاحة مع النفقات التشغيلية لمعرفة عدد الأشهر التي يمكن لمؤسسة التمويل الأصغر أن تستمر في العمل عند المستويات المعتادة قبل نفاذ الأموال، ويبين الشكل أدناه نتائج هذا التحليل، الذي يقارن التحليل الأصلي لبيانات ما قبل حدوث الأزمة مع تحليل جديد باستخدام البيانات خلال فترة كورونا (في نهاية الربع الأول لسنة 2020).

الشكل رقم (02): عدد الأشهر التي يمكن لمؤسسة التمويل الأصغر أن تستمر في العمل عند المستويات المعتادة قبل نفاد الأموال

Pre-COVID Vs. COVID Era: How Many Months of Operating Expenditures Can MFIs Cover with Cash on Hand?



2016: N=752. 2020: N=254.

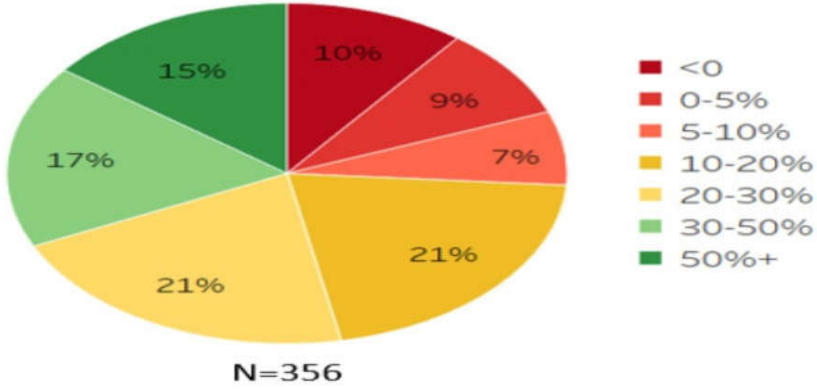
Source :PeterZetterli, **Is There a LiquidityCrisisAmongMFIs, and if so, Where?**, CGAP, 16July2020.

الملاحظ من خلال الشكل أن موقف السيولة بين مؤسسات التمويل الأصغر حتى نهاية الربع الأول من سنة 2000 لا يعتبر أسوأ مما كان عليه قبل الأزمة، ولن يواجه أكثر من نصف (56%) مؤسسات التمويل الأصغر أي مشكلة في تغطية عمليات سنة كاملة بالنقدية والأصول السائلة المتاحة لديها، وسيتمكن 30% أخرى من مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية 6 أشهر على الأقل من العمليات، أي أقل بقليل من 35% بحسب بيانات ما قبل الأزمة، في حين يواجه عدد من مؤسسات التمويل الأصغر مخاطر سيولة في الوقت الراهن حيث أن ربع (14%) من مؤسسات التمويل الأصغر لديها غطاء نقدي لمدة أقل من ثلاثة أشهر من مصروفات التشغيل، ونصف هذه النسبة لديه احتياطات نقدية تستمر لمدة شهر أو أقل.

ب- **عمليات السحب من جانب المودعين:** كما تمت الإشارة إليه سابقاً، فمؤسسات التمويل الأصغر تضم عدة أنواع، ومن أهمها المؤسسات التي تتلقى الودائع، وعليه فإنَّ التحليل في العنصر السابق يعترضه بعض القصور حيث لا يشمل هذا التحليل على نقطة مهمة هي مسحوبات الودائع، وهو ما سيؤثر على الاحتياطات النقدية ويقلل من آجال الاحتياطات لدى مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع.

حيث يجب على هذه المؤسسات الحرص على أن تكون لديها سيولة نقدية كافية للقيام بعملياتها، ومع ذلك لديها سيولة متاحة للوفاء بعمليات سحب الودائع، وكما كان الوضع مع تكاليف التشغيل، يُظهر الشكل رقم (02) أن أكثر من نصف المؤسسات يمكنها تغطية مصاريف التشغيل لمدة 3 أشهر، ويبقى مع ذلك لديها احتياطي نقدي يكفي لتغطية 20% من الودائع. الشكل رقم (03): نسبة الاحتياطي النقدي (معدلة)

Cash Deposit Ratio (adjusted)
(cash less 3 months' operating expenses)/deposits
For MFIs with deposits/assets > 10%



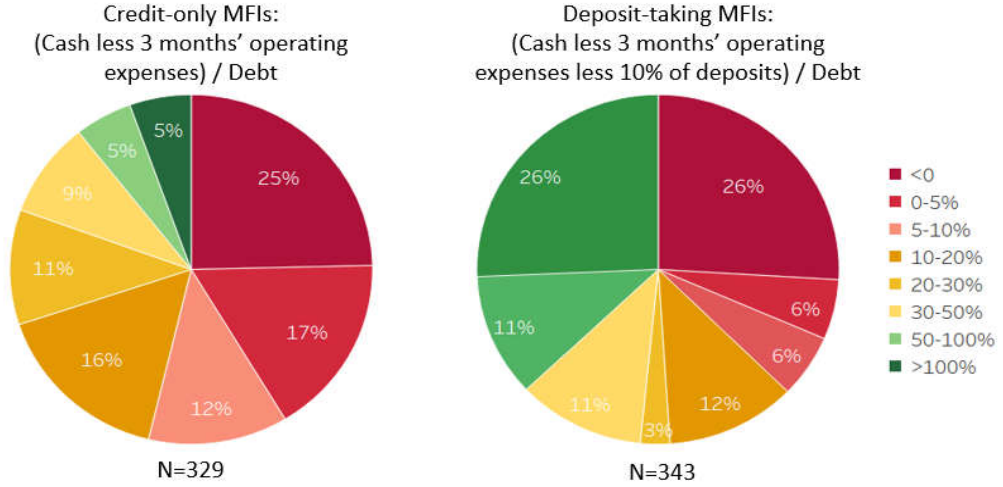
Source :DanielRozas&SamMendelson (The EuropeanMicrofinance Platform),How long canmicrofinance institutions last the liquiditycrunch? An analysis of the data, covid-finclusion.org, April 24, 2020.

ج- سداد أقساط الديون: وأخيرا، نأتي إلى العامل الثالث والأخير لنقص السيولة وهو سداد الديون التي حان أجل استحقاقها حيث لا يشمل التحليل السابق في العنصر (أ) أيضا على نقطة ثالثة مهمة هي سداد الديون لمؤسسات/جهات التمويل، وهو ما سيؤثر على الاحتياطيات النقدية ويقلل من آجال الاحتياطيات، وحتى يتسنى معالجة هذه النقطة بصورة جزئية، يمكننا تضمين مدفوعات الديون المستحقة لمؤسسات/جهات التمويل، ومن شأن ذلك تغيير الصورة بصورة جذرية.

وبشكل أكثر تفصيل يمكن ملاحظة نفس النتائج تقريبا إذا ما تم التمييز بين مؤسسات التمويل الأصغر التي تقوم بمنح الائتمان فقط وبين تلك التي تتلقى الودائع، حسب ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): النسبة المعدلة للاحتياطي النقدي إلى الديون

Adjusted Cash / Debt



Source :Daniel Rozas ,How long can microfinance institutions last the liquiditycrunch? An analysis of the data, april 2020

حسب الرسم البياني الدائري للشكل (04) على الجانب الأيسر فمن بين مؤسسات التمويل الأصغر للائتمان ستعجز نسبة 25% منها عن تغطية أي استرداد للديون، و19% فقط منها سيكون لديها احتياطي نقدي لتغطية عمليات استرداد 30% من الديون، وعادة ما يتم في المتوسط استرداد أكثر من ربع الديون المستحقة كل ستة أشهر، ولو تم استرداد تلك الديون فإنها قد تهيء بأغلبية كبيرة من مؤسسات التمويل الأصغر في خضم أزمة سيولة.

وتبدو صورة مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع على الجانب الأيمن أقل خطورة بدرجة طفيفة، وستعجز نسبة 26% من هذه المؤسسات عن تغطية أي استرداد للديون، ومع ذلك سيكون لديها الحد الأدنى من الاحتياطي النقدي اللازم لتغطية العمليات والودائع. ومن ناحية أخرى، تتمتع نسبة 48% من المؤسسات بسيولة كافية لتغطية استرداد 30% على الأقل من الديون وتستطيع مع ذلك تغطية احتياجاتها الخاصة بالعمليات والودائع.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في العنصر أ، يمكننا أن نرى بوضوح التراجع في معدلات الإقراض حيث قامت مؤسسات التمويل الأصغر بخفض معدلات صرف القروض بسبب جائحة كورونا وبدرجة

كبيرة للغاية، وفي الوقت نفسه تُوَجَّل حاليًا 69% من مؤسسات التمويل الأصغر دفع أقساط القروض، وبالتالي لا عجب أن تتراكم الاحتياطات النقدية عكس ما كان متوقعًا.

وفي الأخير يمكن القول أنَّ السيولة ليست سوى وسيلة ضرورية لتحقيق غاية الاستدامة طويلة الأجل التي تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من خدمة عملائها على نحو موثوق، وإذا اختارت مؤسسات التمويل الأصغر تقليل صرف القروض للحفاظ على السيولة، فستدعم موقف السيولة لديها ولكن على حساب توفير السيولة للمجتمعات المحلية التي تهدف إلى خدمتها، ومن خلال تقليص أنشطة الأعمال الأساسية، يمكن أن يؤدي تعظيم السيولة في حد ذاته إلى تقليص هذه المؤسسات وتآكلها (Peter Zetterli ، صفحة 07).

3.4 إغلاق الفروع وتسريح العمال:

بسبب انتشار فيروس كورونا فقد قامت أقل من مؤسسة واحدة من كل ست مؤسسات بغلق بعض فروعها أو قامت بتسريح بعض الموظفين، وما يزيد قليلاً على رُبع المؤسسات التي سرحت موظفين مؤقتًا قد أغلقت فروعاً أيضاً، ومؤسسة واحدة فقط من كل خمس مؤسسات أغلقت الفروع قد سرحت موظفين.

وبدلاً من ذلك، اعتمدت معظم المؤسسات تدابير أكثر مرونة، إذ يعمل أكثر من نصف الموظفين من المنزل، و 41% من المؤسسات يعمل موظفوها ساعات مخفضة أو في عطلة (مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر).

في حين تعرضت مجموعة فرعية صغيرة من مؤسسات التمويل الأصغر لصدمة شديدة بسبب عمليات الإغلاق وتسريح العمال، فقد أغلقت مؤسسة واحدة من كل 10 مؤسسات أكثر من 80% من فروعها، و 06% منها سرحت مؤقتاً أو فصلت أكثر من 80% من موظفيها، وهناك حوالي مؤسسة واحدة من كل ثماني مؤسسات لديها أكثر من 80% من الموظفين في عطلة أو ساعات مخفضة.

4.4 زيادة تكلفة تغطية التأمين الأصغر: يعد التأمين الأصغر أحد أهم خدمات مؤسسات التمويل الأصغر حيث يلعب التأمين الصغير دوراً رئيسياً في التخفيف من حالات عدم اليقين والصدمات التي يواجهها الفقراء ومحدودي الدخل، وبسبب جائحة كورونا، فمن المتوقع أن يتم إلحاق إصابات

كبيرة بالعدوى والوفاة على عملاء مؤسسات التمويل الأصغر، وهو ما من شأنه أن يزيد من تكلفة التأمين العادية (Ali Saleh Alshebami & others, 2021, p. 02).

5.4 التحويلات خلال جائحة كورونا: تشير دراسة من صندوق النقد الدولي تعتمد على مجموعة بيانات التحويلات الشهرية التي تم تجميعها لعينة من 52 دولة، إلى مرونة قوية في تدفقات التحويلات على الرغم من الركود العالمي غير المسبوق الناجم عن الوباء، حيث استجابت التحويلات بشكل إيجابي لمعدلات الإصابة بجائحة كورونا في بلدان المهاجرين الأصلية، مما يؤكد دورها كعامل استقرار تلقائي مهم، ورغم أنّ إجراءات الاحتواء الأكثر صرامة لها نتائج غير مقصودة تتمثل في تثبيط التحويلات، إلا أنّ التحول من قنوات التحويل غير الرسمية إلى قنوات التحويل الرسمية بسبب قيود السفر قد لعب أيضاً دوراً في زيادة التحويلات الرسمية (KangniKpoda & others, 2021)، وهو ما يمكن اعتباره الأثر الإيجابي الوحيد ربما لجائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمة تحويل الأموال لصالح الفقراء ومحدودي الدخل بسبب اضطرارهم إلى الانتقال من قنوات التحويل غير الرسمية التي كانوا يعتمدون عليها إلى قنوات التحويل الرسمية بسبب قيود السفر.

5.5 الحلول الممكنة للتقليل من حدة أزمة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر:

صناعة التمويل الأصغر بنيت من خلال العمل الجماعي، وجمعت مقدمي التمويل والمائنين والمستثمرين ومؤسسات التمويل الأصغر وصناع السياسات والأكاديميين وممارسين آخرين لإتاحة الخدمات المالية لفقراء العالم، وللتقليل من تداعيات كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن يلتزم جميع العاملين في هذه الصناعة بإيجاد الحلول وتبنيها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتعافى من آثار الجائحة لوحدها دون أن تتلقى المساعدة من الآخرين، وفيما يلي أهم ما يمكن القيام به في هذا الخصوص:

1.5 إعادة جدولة ديون مؤسسات التمويل الأصغر:

ينبغي أن ينظر المستثمرون الاجتماعيون في تعليق وتأجيل فوائد قروضهم المستحقة على مؤسسات التمويل الأصغر، وتجميد شروط السداد، وتيسير بنود التعاقد بشأن مسائل مثل معدلات السداد، والقيمة الصافية للأصول، ونسب كفاية رأس المال.

وعلى مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة والثنائية الأطراف أن تدرس الأزمات المالية السابقة كي تنظر في كيفية هيكلة حزم الإنقاذ لمؤسسات التمويل الأصغر، بما في ذلك الدروس المستفادة من شراء حوافز القروض، ووضع برامج الدعم المالي الإقليمي وتيسير عمليات الدمج.

والملاحظ أن الأساليب الأولية لحل الأزمة لا تنجح دائماً أو ليست دائماً هي الأفضل، ولذلك يجب أن تكون الردود مرنة وقابلة للتعديل بمرور الوقت، كما أن التسويات الأولية عادة ما تتم بالتركيز على إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة مع اهتمام قليل بإعادة الهيكلة الكاملة، ومع استمرار الأزمة يجب أن يتم إعادة النظر في التسويات أو إعادة التفاوض بشأنها أكثر من مرة، والأمر المهم هو الاتفاق على التسويات الأولية بسرعة، وإدراك الحاجة إلى تكرار المحاولة في المستقبل (إيرا ليرمان & بول ديليو 29، جوان 2020، p. 01).

2.5 مزيج متنوع من الأدوات المالية: من أجل نجاح الحل أو الخطوة (أ) يجب أن يكون لدى الدائنين

والمستثمرين مزيج متنوع من الأدوات المالية، ويجب أن يشمل ذلك ما يلي:

- إعادة جدولة الديون متوسطة الأجل.
- فترات سماح تكون كافية لتخفيف الأزمة الطيبة.
- إعادة هيكلة الديون حسب الضرورة باستخدام أدوات متنوعة، مثل:
 - الديون الثانوية.
 - مقايضة الديون برأس المال.
 - رأس مال جديد ورأس مال عامل جديد.

3.5 توفير السيولة لمؤسسات التمويل الأصغر: السيولة ليست مشكلة لها علاج يصلح لجميع

الحالات، فالمؤسسات المختلفة لها احتياجات مختلفة وتواجه مخاطر مختلفة، وعدد لا بأس به منها لديه قدر كبير من الاحتياطي النقدي المتاح، ويمكنها التغلب على حتى أسوأ السيناريوهات دون التأثير على سيولتها كما سبق ورأينا في المحور الثاني، ولكن ستحتاج مؤسسات أخرى إلى مساعدة كبيرة وبأشكال مختلفة:

أ- التخفيف من الإجراءات الرقابية على السيولة: وقد عكفت العديد من البنوك المركزية بالفعل على وضع خطط لتوفير السيولة الضرورية لدعم قطاعاتها المالية بتيسير شروط نسب الاحتياطي المطلوبة في البلدان التي ينطبق عليها ذلك، لكن هناك إشمال يتعلق بعدم قدرة مؤسسات التمويل الأصغر الذين يعملون كمؤسسات مالية غير بنكية على الحصول على المساعدات التي يحتاجون إليها، حيث أن الفشل في دمجها في الإجراءات المدعومة حكومياً لتخفيف الأثر قد يجرمها من المساعدات التي هي في أمس الحاجة إليها لكي تواصل العمل.

ب- إنشاء صناديق طوارئ السيولة: بالإضافة إلى ما سبق يجب إيجاد أموال جديدة لتوفير السيولة لمؤسسات التمويل الأصغر، وقد يتم ذلك من خلال صناديق طوارئ السيولة على المستوى الإقليمي، وذلك للبدء في ضخ السيولة داخل القطاع واستبعاد الديون المدعومة من ميزانيات مؤسسات التمويل الأصغر. وقد نجحت هذه الطريقة بشكل جيد أثناء أزمة عام 2008 عندما قامت العديد من مؤسسات تمويل التنمية بتمويل صندوق طوارئ السيولة الخاص بأمريكا اللاتينية (ELF)، وقد قام هذا الصندوق بتقديم قروض قصيرة الأجل لمؤسسات التمويل الأصغر التي كانت تعاني من مشاكل. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الحل ليس دائماً إغراق المؤسسات المالية بسيولة نقدية مجرد أنه وقعت أزمة، لاسيما إذا كان الكثير من هذه السيولة النقدية يتدفق عائداً إلى عمليات استرداد ديون مستثمرين آخرين.

4.5 إنشاء مؤسسات جديدة: إن المؤسسات القائمة نادراً ما يكون لديها القدرة الكافية أثناء الأزمة لمواجهة جميع التحديات التي تنشأ، وجميع الحلول السابقة تستلزم وجوب إنشاء مؤسسات جديدة من أجل إنجاح خطة الإنقاذ، وفي هذا الخصوص يوصي بعض الخبراء بما يلي:

- إنشاء لجنة توجيهية: يجب أن يتم تكوين هذه اللجنة من كبار الممثلين لصناديق استثمار التمويل الأصغر مؤسسات تمويل التنمية شبكات التمويل الأصغر، وذلك بالتنسيق الوثيق مع المشرفين المصرفيين في حالة مشاركة بنوك التمويل الأصغر والمؤسسات الأخرى التي تتلقى الودائع. وتقوم اللجنة التوجيهية باعتماد المبادئ والإرشادات، وبما أنه سوف يتم تقديم جزء كبير من ميزانيات مؤسسات التمويل الأصغر، فسوف تقوم اللجنة أيضاً باعتماد الاتفاقات الخاصة بدعم

السيولة وإعادة الهيكلة التي تقوم بها المؤسسات، وإدخال الدعم الذي تقدمه الأطراف الفاعلة الأخرى مثل الجهات التنظيمية ووكالات التصنيف والجهات المانحة.

- مجموعة الأزمة على مستوى كل مؤسسة تمويل أصغر: ويرأسها أحد كبار المديرين وتكون مسؤولة عن إعداد التقارير والقيام بالتدابير المالية والتشغيلية التي تم الاتفاق عليها مع اللجنة التوجيهية.

5.5 دعم عملاء مؤسسات التمويل الأصغر: قد تضطر مؤسسات التمويل الأصغر إلى اتخاذ قرارات صعبة حول سبل دعم عملائها بتعليق السداد، وإعادة هيكلة الديون الموجودة وتوفير السيولة كي يتمكن عملاؤها من إدارة الأزمة، وهناك مخاطر من اتخاذ الحكومات هذه القرارات نيابة عن المؤسسات المقرضة عندما يتعلق الأمر بفترات الإعفاء من السداد دون الدراسة الدقيقة لآثارها على هذه المؤسسات.

ورغم ضرورة تقديم منح جديدة للأسر التي تشهد انهيار دخولها وتوسيع نطاقها كلما أمكن، وعلى الرغم من كون مؤسسات التمويل الأصغر شركاء مفيدتين في توصيل هذه المنح، إلا أنه ليس من الدور المعتاد لمؤسسة مالية أن تقدم قروضا طارئة إلى أسر تعجز عن سدادها. وفي هذه الظروف يجب التركيز بدلا من ذلك على الحفاظ على قدرات المؤسسات على تغطية عمليات سحب الودائع وأن تكون جاهزة للإقراض عند الاقتضاء لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقدم الغذاء، وإلى المزارعين الذين يسعون إلى الزراعة، وإلى عيادات الرعاية الصحية التي تسعى لشراء مستلزمات حيوية. ولكن يجب تحديد تلك الاحتياجات تحديدا واضحا، ويجب إعطاء مؤسسات التمويل الأصغر التي تستطيع تقديم هذه القروض التمويل الإضافي لكي تفعل ذلك إذا كانت تحتاج إليه.

وقد يتحوّل سحب الودائع ليمثل مشكلة كبيرة أيضا، ولذلك يجب حماية المودعين وسوف يمثل ذلك أولوية للجهات التنظيمية، كما يجب على مؤسسات التمويل الأصغر ومشرفي الجهات التنظيمية مراعاة بعض الخيارات الصعبة، مثل ما إذا كان يجب وضع حدّ أقصى للعميل عند سحب الودائع.

6. خاتمة:

رغم أنّ مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم قد تحملت أزمات كثيرة سابقة كأزمة فيروس إيبولا في إفريقيا مثلاً أو الأزمة المالية العالمية لعام 2008، إلا أن ظهور جائحة كورونا مؤخراً وتأثيرها المدمر على الاقتصاديات العالمية أثار بحق الكثير من القلق بشأن تأثيرها على مؤسسات التمويل الأصغر وعلى عملائها، فالعالم لم يشهد على مدى تاريخ التمويل الأصغر مثل هذا الاختلال في الأسواق، ورغم عدم وجود بيانات على مستوى القطاع تعكس الوضع السائد جراء جائحة كورونا بشكل كافي، لكن تمت محاولة وضع تصورات جيدة لما يمكن أن يحدث من خلال البيانات التاريخية التي جمعت حول قطاع التمويل الأصغر على مدى سنوات طويلة، ومقارنتها مع ما أصبح متاحاً من معلومات خلال الأزمة، ويمكن لنا إجمال النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية فيما يلي:

- قامت مؤسسات التمويل الأصغر بخفض معدلات صرف القروض بسبب جائحة كورونا وبدرجة كبيرة للغاية وهو ما أدى إلى تراجع معدلات الإقراض.

- هناك عدد من الأسباب التي دفعت مؤسسات التمويل الأصغر إلى خفض حجم الإقراض، بما في ذلك انخفاض الطلب من العملاء، أو زيادة مخاطر العملاء، أو انخفاض مستوى التساهل مع المخاطر من قبل مؤسسة التمويل الأصغر، أو تشديد المعايير التنظيمية، أو مجرد الاحتفاظ بالنقد بشكل عام من طرف مؤسسات التمويل الأصغر لمواجهة مستقبل غير واضح.

- بالإضافة إلى خفض حجم الإقراض توجّل حاليًا العديد من مؤسسات التمويل الأصغر دفع أقساط القروض، وهو ما أدى إلى تراكم الاحتياطيات النقدية لديها عكس ما كان متوقعاً، أي جرى الحفاظ على استدامة معدلات السيولة من خلال التباطؤ الكبير في عمليات الإقراض الذي صاحبه تأجيل سداد أقساط الديون والقروض المترتبة على مؤسسات التمويل الأصغر.

- ظهرت الحاجة للعمل عن بعد في معظم القطاعات، ومن هنا كانت القطاعات المجهزة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأقل توقفاً عن العمل وكان لديها مرونة عالية في تلبية حاجات عملائها

وكذلك موظفيها، وقد ظهرت الحاجة الى مزيد من التطبيقات لخدمة العملاء وكذلك تشغيل الموظفين عن بعد على الرغم من توفر هذه التطبيقات لدى بعض مؤسسات التمويل الأصغر.

- وفي الأخير فإنَّ أهم نتيجة هي أنَّ صناعة التمويل الأصغر بنيت من خلال العمل الجماعي، وجمعت مقدمي التمويل والمانحين والمستثمرين ومؤسسات التمويل الأصغر وصناع السياسات والأكاديميين وممارسين آخرين لإتاحة الخدمات المالية لفقراء العالم، وللتقليل من تداعيات كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن يلتزم جميع العاملين في هذه الصناعة بإيجاد الحلول وتبنيها كما سبق ورأينا من خلال هذه الدراسة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتعافى من آثار الجائحة لوحدها دون أن تتلقى المساعدة من الآخرين.

5. قائمة المراجع:

- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: التمويل الأصغر والمنح والاستجابات غير المالية لتخفيض عدد الفقراء، أين يكون الائتمان الأصغر ملائماً؟، مذكرة مناقشة مركزة، رقم 20.
- إيبرا ليرمان و بول ديليو (29 جوان 2020): خطة إنقاذ لقطاع التمويل الأصغر- مقترح بمبادئ وهياكل رئيسية لمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر وعملائها على النجاة من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء، بوابة الشمول المالي من أجل التنمية.
- بيتر زيتلي: (28 أوت 2020). 4 طرق تستجيب بها مؤسسات التمويل الأصغر لجائحة كورونا، سيحاب،
- بيزل هانس (2009): الإبتكار في التمويل الأصغر، النظر إلى ما وراء فقر الدخل، البوابة العربية للتمويل الأصغر.
- ريتشارد روزنبرغ، روبرت بك كريستين وتيموثير ولايمان (2002): الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر، المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه، ورقة عمل مقدمة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، البنك الدولي.
- Ali Saleh Alshebami & others: (2021). Challenges and Risk of Microfinance Sustainability Amid Covid-19 Pandemic Crisis, Academy of Strategic Management Journal, Vol: 20 Issue: 6S,

- Aneel Karnani: 2009The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty: A Failed Promise, DESA Working Paper No. 80, United Nations, Department of Economic and Social Affairs.
- Anne Ritchie : typology of microfinance service providers, word bank.
- Daniel Rozas& Sam Mendelson* (The European Microfinance Platform) 2020: How long can micro finance institutions last the liquidity crunch? An analysis of the data, [covid-finclusion.org](https://www.covid-finclusion.org),
- Greta Bull & Timothy Ogden (25 March 2020): How Does Microfinance Weather the Coming Storm?, CGAP,
- Kangni Kpodar &Others: Defying the Odds (July 2021): Remittances During the COVID-19 Pandemic, IMF working paper,
- Peter Zetterli : (16 July 2020).Is There a Liquidity Crisis Among MFIs, and if so, Where?, CGAP,